مناهج البحث القانوني وتطبيقاتها

د. أحمد حسن محمد عبد الكريم ۞

۞- أستاذ القانون العام المشارك-عميد كلية الشريعة والقانون -جامعة سنار

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

مستخلص البحث:

تدور مشكلة هذا البحث حول مدى إمكانية انتقاء وتحديد مناهج بعينها من بين سائر مناهج البحث العلمي تلائم كتابة البحث القانوني بما له من خصوصية يستمدها من طبيعة مجال القانون حيث يهدف هذا البحث إلى مساعدة الباحثين في القانون من خلال تناوله لأكثر مناهج البحث العلمي ملائمة لكتابة البحث القانوني وهي المنهج الاستقرائي والمقارن ، والتحليلي ، والوصفي ، والتاريخي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك خصوصية للبحث القانوني تقتضي مناهج بحث تتفق مع طبيعته ، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة إسناد تدريس مقرر منهج البحث العلمي في كليات القانون إلى الأساتذة المتخصصين في مجال القانون والتركيز على الجوانب التطبيقية في دراستها وقد انتهجت في كتابته المنهج الوصفي والتحليلي ، حيث تم وصف مناهج البحث القانوني حسب طبيعتها ، وفقا لما هو مدون في المصادر والمراجع الخاصة بمناهج البحث العلمي ، كما تم تحليل المعلومات المستجمعة حول هذا البحث بغية الوصول إلى النتائج المرجوة منه

Abstract

The problem of this research is the possibility of selecting and fixing a particular scientific mythology which suits doing a legal research with its own characteristics which stem from the nature of the field of law . This research aims to help researchers in the field of law through explaining the most suitable scientific methodology for doing legal research . These are : the indicative , comparative , analytical , descriptive and historical methodology . The study has reached the conclusion that there is a particular characteristic for the legal research which makes it necessary to select a methodology which conforms to its nature . The study has recommended that the course of scientific research methodology at the faculties of law should be taught by university teachers of law and emphasis should be on the applied

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

studies . The researchers has used in this research the descriptive and analytical methodology . The legal research methodology has been described according to its nature which is stated in the scientific research methodology references . Also , the data of this research has been analyzed to reach the findings .

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل خلق الله أجمعين ، الذي جاء ليعلم الناس أمور دينهم ودنياهم ويخرجهم من ظلمات الجهل إلى نور العلم ، فقد دعا الناس إلى العلم على البحث وحثهم عنه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن اقتدى بهديه واقتفى أثره إلى يوم الدين وبعد :

فإن البحث العلمي القانوني كغيره من البحوث العلمية في شتى ضروب المعرفة لابد وأن يحتكم الباحث في كتابته إلى المنهجية العلمية المتعارف عليها ، والتي تعدُّ المعيار في الحكم على أي بحث علمي ومدى استحقاقه لهذا الوصف وإضافته إلى المعرفة سواء كان ذلك من حيث الشكل، أو المضمون، أو المنهج، ومن المعلوم أن مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي جاءت في شكل قواعد عامة تنسحب على كتابة أي بحث علمي في أي مجال من مجالات المعرفة، إلا أن هذه القواعد، أو المناهج قد تأثرت في الفترة الأخيرة بالتخصصات العلمية المختلفة فأصبحت هنالك مناهج خاصة لكتابة البحوث في مجال الدراسات الشرعية والعلوم التربوية ، وغيرها ولم تكن الدراسات القانونية بعيدة عن هذا التأثر، فهناك مراجع حديثة تناولت منهجية البحث العلمي في مجال القانون باعتبار أن القانون له خصوصيته التي تميزه عن سائر العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث مصطلحاته وصياغته وقواعده مما يستلزم أن تفرد له مناهج بحث خاصة من بين مناهج البحث العلمي تتناسب مع كتابة البحوث القانونية التي تشترك مع غيرها من البحوث في القواعد العامة لكتابة البحث العلمي وتنفرد عنها ببعض الخصائص المستمدة من طبيعة هذا المجال.

فالبحث العلمي القانوني يقوم في عماده على معالجة المشكلة القانونية المطروحة على بساط البحث بالرجوع إلى النصوص القانونية وشروحاتها بواسطة فقهاء القانون وتطبيقاتها من الناحية العملية عن طريق القضاء والأجهزة العدلية الأخرى، والواقع أن الباحث في مجال القانون كثيراً ما يواجه بعض الصعوبات في انتقاء واختيار المنهج الذي يتواءم مع البحث الذي ينوي كتابته ، وذلك نظراً لتعدد وكثرة مناهج

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

البحث العلمي وتفريعاتها ، وللتغلب على هذه المشكلة قد يستغرق الباحث زمناً طويلاً في الإطلاع على المراجع المختصة للتعرف على المنهج المناسب لكتابة بحثه ، ومن هنا جاءت فكرة هذه الورقة التي يسعى الباحث من خلالها إلى بيان أكثر مناهج البحث العلمي ملاءمه لكتابة البحث القانوني وقد حاول الباحث حصرها في المنهج الاستقرائي والمقارن والتحليلي والوصفي والتاريخي وجاءت هذه المناهج من حيث تعريفها ومضمونها كمناهج يمكن إعمالها في كل البحوث العلمية ولكن حاول الباحث مقتبساً من جهد الآخرين لإضفاء الجانب القانوني عليها وإظهار مدى موافقتها لكتابة البحث القانوني

و يهدف هذا البحث إلى مساعدة الباحثين في مجال القانون من خلال تناوله لهذه المناهج ودراستها بصورة دقيقة وعميقة والتأكيد على استخدامها في البحوث القانونية

وقد اتبعت في كتابتها المنهج الوصفي والتحليلي حيث أقوم بوصف كل منهج منها وتعريفه ومضمونه حسب ما هو مدون في المصادر والمراجع الخاصة بمناهج البحث العلمي كما تم تحليل المعلومات المستجمعة حول هذا البحث بغية الوصول إلى النتائج المرجوة منه

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث جاءت كما:يلي

المبحث الأول :التعريف بالمنهج والقانون والبحث القانوني

المبحث الثاني أنواع البحث العلمي القانوني وأهدافه

المبحث الثالث :أنواع مناهج البحث القانوني

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

المبحث الأول

التعريف بالمنهج والقانون والبحث القانوني

المطلب الأول تعريف المنهج و القانون لغة واصطلاحاً

المنهج والنهج والمنهاج في اللغة الطريق الواضح ويقال نهج الطريق إذا سلكه ويطلق على المعنويات كالدين والشريعة كما في قوله تعالى (لِكُلٍ جَعَلنَا مِنكُم شِرعَةً وَمِنهَاجاً) المائدة ٤٨

أما في الاصطلاح فهو (طريقة إجرائية يتبعها الباحث في عرض المعلومات والوصول إلى النتائج) أو هلو مجموعة قواعد عامة يتم وضعها بقصد الاستفادة منها في الوصول إلى الحقيقة) .

أما كلمة قانون فهي يونانية الأصل، وقيل فارسية دخلت إلى اللغة العربية عن طريق اللغة اليونانية وتستعمل في أصلها اللُّغوي بمعنى العصا المستقيمة، وهي من المجاز بمعنى القاعدة، أو المبدأ .

ويعرف القانون في اللغة العربية بأنه (مقياس كل شيء) ومنه أخذ التعبير العام الذي يطلق على كل قاعدة إلزامية فيقال مثلاً قانون الصحة وقانون الطفل والقانون الجنائي

1- الفيروز أبادي القاموس المحيط ط 3 مؤسسة الرسالة دمشق 2009 ص 208

2- . د مختار عثمان ، مناهج البحث العلمي، أنبار للطباعة الخرطوم 2006، ص 35

3. رمضان أبو السعود، المدخل لدراسة القانون وبخاصة القانون المصري واللبناني، منشأة المعارف الإسكندرية، 1986م، ص 9

4- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، ص 1375.

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

كما أن لمصطلح القانون معنى عام في كل العلوم، وهو العلاقة الضرورية الأساسية بين الظواهر، وبهذا المعنى يكون الكلام عن قانون الجاذبية وغيره خارج نطاق القانون بالمعنى التخصصي.

أما تعريف القانون في الاصطلاح فهو(مجموعة من القواعد الملزمة التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع والمقترنة بالجزاء الجبري) .

كما عرف بأنه (مجموعة القواعد القانونية المكرسة لغرض نبيل بواسطة تحقيق نظام معين للعلاقات بين الأفراد) .

فتعريف القانون ليس قاصراً على القانون الوضعي الذي يسن بواسطة السلطة التشريعية في الدولة، فهو يشمل القانون الطبيعي الذي هو (مجموعة القواعد التي يوحى بها العقل السليم و التي بمقتضاها يمكن الحكم على فعل ما بأنه عادلاً أو لا ً) وهو تقسيم فلسفي للقانون بجانب التقسيم الفقهي للقانون إلى قانون عام وخ ص.

المطلب الثاني تعريف البحث العلمي القانوني

تتكون كلمة البحث العلمي من شقين هما البحث والعلم.

أما البحث في اللغة فهو التفتيش عن الشيء أي السؤال عنه واستقصاء شأنه ، فمادة البحث في اللغة تفيد بذل الجهود في موضوع ما و جمع المسائل التي تتصل به وتكون ثمرة هذا الجهد ونتيجته.

كما يعرف العلم بأنه :(المعرفة والدراية والإلمام بالحقائق وما يتصل بها) .

---

[1] د رمضان أبو السعود، المدخل لدراسة القانون، مرجع سابق، ص 9

[2] المرجع نفسه ص 29

[3] دياس فلسفة القانون والمذاهب الاقتصادية والواقعية والقانون الطبيعي، ترجمة هنري رياض، مراجعة عبد الحليم صفوت، دار الجيل بيروت لبان، ط1، 1986م، ص 19

[4] ميشيل تروبير، فلسفة القانون، ترجمة جوروج سعد، سنة 2004م، بدون، ص19

[5] المعجم الوسيط،ج 1، 2 إخراج إبراهيم أنيس وآخرون ،ص 764

[6] . د مختار عثمان ، مناهج البحث العلمي، أنبار للطباعة الخرطوم 2006، مرجع سابق ص 18

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

أما تعريف البحث العلمي في الاصطلاح فهو (محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وفحصها وتحقيقها بتقصي دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضاً متكاملاً بذكاء وإدراك لكي تسير في ركب الحضارة العالمية وتساهم فيه مساهمة إنسانية حية شاملة) .

أما إذا ابتعد البحث عن هذا الهدف فلا تدوم له الحياة حيث يضيع المجهود الذي لم تتوافر فيه المؤهلات ولم يتسلح صاحبه بالفضائل العلمية المتمثلة في الدقة في جميع مظاهر البحث و محبة النظام والتنظيم والتحلي بالمنطق والأمانة والشعور بالمسئولية والقدرة على التأمل والتفكير .

أما البحث العلمي القانوني فيعرف بأنه (دراسة موضوع قانوني ، أو نقطة قانونية معينة من جميع الجوانب العلمية المختلفة التي تتصل بهذا الموضوع أو هذه النقطة عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المستجمعة حولها وعرضها بصورة واضحة على جميع الاستفهامات والحاجات لحل المشكلة المطروحة) .

أوهو (بذل مجهود ذهني بطريقة منظمة بهدف الوصول إلى قواعد عامة مجردة عادلة ومناسبة لحكم سلوك معين في مجتمع معين في وقت محدد) .

كما عرف بأنه (بذل الباحث القانوني جهده وإعمال فكره متأملاً الظاهرة الاجتماعية، أو القانونية لإيجاد تفسير علمي، أو منطق قانوني لها بعد التمكن من معرفة أسبابها في سبيل ذلك عليه أن ينهج أسلوباً محدداً فنياً وشكلياً هو الطريقة، أو

---

[1] . د ثريا عبدالفتاح ملحس ، منهج البحوث العلمي للطلاب الجامعيين ط 6، مؤسسة الرسالة 1998م، ص53

[2] المرجع نفسه الصفحة نفسها

[3] د عبد الله عبود العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المكتب المصري للمطبوعات سنة 2011م، ص 159

[4] د أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، دار النهضة العربية، 2013، ص 12

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

المنهجية المحكومة بقواعد ومسارات محددة متفق عليها من واقع التجربة والمعرفة ليصل لحل المشكلة المطروحة) .

ونلحظ أن تعريف منهج البحث العلمي القانوني لا يختلف عن تعريف منهج البحث العلمي بصفة عامة إلا من خلال تأثره بالمصطلحات والتعابير القانونية المتعارف عليها في مجال القانون

فالبحث القانوني في حقيقته وجوهره لا يخرج عن كونه دراسة عميقة ودقيقة لموضوع قانوني ينطوي على مشكلة يرجى معالجتها وفقاً لأصول منهج البحث العلمي أما إذا كان البحث القانوني مجرد عرض للمعلومات دون تجديد فيها ودون أي مناقشة علمية لها فلا يكون له أية جدوى لا على الصعيد النظري أو التطبيقي.

فالبحث القانوني حتى ينسجم مع الهدف الذي يرمي إليه لابد له من مساهمة جديدة في تطوير مفهوم معين لحل مشكلة من المشكلات القانونية المطروحة في ضوء الاجتهاد والفقه الحديثين حيث يسعى البحث القانوني إلى إيجاد الحلول المقررة لها ، أو تلك التي يمكن أن تقرر لها ، وهذه هي الغاية والهدف اللذان يجب أن يحكما عمل كل باحث قانوني سواء كان فقيهاً أو محامياً أو مستشاراً قانونياً أو أستاذاً جامعياً.

---

[1] د محمد خليفة حامد ، مناهج البحث القانوني، بدون، ص 12

[2] أنظر د عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، مرجع سابق ص 60

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

المبحث الثاني

أنواع البحث العلمي القانوني وأهدافه

المطلب الأول أنواع البحث العلمي القانوني:

يقسم البحث العلمي **القانوني** إلى عدة أنواع وهي:

أ – المقالة: ويطلق هذا المصطلح على البحث القصير الذي يفرض على الطلاب في بعض الجامعات للحصول على درجة البكالوريوس كما هو الحال في كلية الشريعة والقانون – جامعة سنار التي أدرجت البحث المكمل لنيل درجة البكالوريوس ضمن المنهج المرسوم بالكلية، وهو بحث غرضه تدريب الطالب على جمع المواد وترتيبها – ترتيباً منطقياً، والتأليف بينها، وتحمل المسئولية ولو على نطاق ضيق و محاسبة الطالب نفسه على الأمانة والدقة في النقل والفهم، والنقد و محبة العمل والإخلاص له، دون أن ننتظر منه اكتشافاً جديداً مبتكراً، فالغاية من البحث المقالي تنمية قدرة الطالب على الاختيار والتنظيم والتفكير السليم وتنمية الفضائل الكامنة فيه .

وهو أول خطوة للباحث في تدريبه على منهجية البحث العلمي القانوني والرجوع إلى المصادر والمراجع وكيفية التعامل معها ويكون عدد صفحاته بين 30 – 40 صفحة .

ب الرسالة :

تطلق على البحث القانوني الهادف إلى تحقيق درجة علمية كالماجستير،أو الدبلوم العالي، وهي تنصب على معالجة موضوعاً قانونياً مهماً وحيوياً بأسلوب متقن على درجة من حسن الصياغة القانونية والإخراج والكتابة ، وتختلف الرسالة من المقالة بكونها أطول وأوسع مدى تستغرق زمناً يتراوح بين عام إلى عامين ففي حالة

---

[1] .أ . د ثريا عبد الفتاح ، منهج البحوث العلمي للطلاب الجامعيين، ، مرجع سابق، ص 58

[2] . د عبد الله عبود العسكري ،منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ، مرجع سابق، ص 18

[3] نفس المرجع، ص 161

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

الماجستير بنظام البحث فقط فإن مدتها حسب لائحة الدراسات العليا بجامعة سنار لسنة 2009م عامين، أما الماجستير بنظام المقررات فمدته لا تتجاوز العام بعد إكمال المقررات الدراسية .

فالرسالة يتوخى فيها بحثاً مبتكراً، أو ترتيباً جديداً لموضوع ما، أو اكتشافاً جديداً لم يسبق إليه أي باحث آخر.

ج الأطروحة :

وهي مصطلح تطلقه بعض الجامعات الغربية على البحث الذي يقدم للحصول على درجة الدكتوراه التي تأتي على قمة البحوث العلمية، وينتظر أن تشكل إضافة علمية جديدة لمجال التخصص الذي تتناوله ، ويستحسن أن لا يزيد عدد صفحاتها عن 600 صفحة كحد أعلى و 300 صفحة كحد أدنى، وعدد الصفحات مسألة محكومة بالموضوع الذي تعالجه الدراسة .

وإذا كانت رسالة الماجستير يتعلم منها الطالب منهجية البحث والمقدرة على الاستقلالية في تكوين رأيه الخاص، فإن الدكتوراة من حيث المضمون تسعى إلى إضافة ما هو جديد وأصيل بحيث يكون الجانب الأكبر فيها للمضمون ويكون لموهبة الابتكار العامل الأساسي في تقييمها ، وقد حددت لائحة الدراسات بجامعة سنار مدة الدكتوراة سنتان كحد أدنى وخمس سنوات كحد أقصى .

وتنقسم الدكتوراه إلى أربعة أنواع هي:

1 – الدكتوراه الفخرية تمنحها بعض الجامعات لبعض العلماء المبرزين، أو الأدباء المشهورين، وذلك استناداً إلى مكانة هؤلاء في المجتمع لا على أساس بحث يقدمونه للحصول عليها، وتمنح الجامعات السودانية الدكتوراه الفخرية

1- أنظر لائحة الدراسات العليا جامعة سنار لسنة 2009م

2- أ . د ثريا عبد الفتاح ، منهج البحوث العلمي للطلاب الجامعيين، ، مرجع سابق، ص 59

3- . د محمد خليفة حامد، مناهج البحث القانوني، مرجع سابق ص 21

4- . د سيد الحديدي ،أضواء على البحث العلمي، ، مرجع سابق، ص 41

5- أنظر لائحة الدراسات العليا جامعة سنار لسنة 2009 م

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

فقد منحت جامعة الخرطوم درجة الدكتوراه الفخرية للفنان الراحل محمد وردي رحمه الله وغيره من رموز المجتمع وأعلامه.

2 – دكتوراة الجامعة وتمنحها بعض الجامعات الفرنسية للطلاب الأجانب بناء على بحث يقدمونه للحصول عليها (تناقشه عادة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء).

3 – دكتوراه الحلقة الثالثة وهي لا توجد إلا في النظام الفرنسي، ومدتها سنتان على الأقل وتنال بناء على بحث تناقشه لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء.

4 – دكتوراه الدولة ومدتها ثلاث، أو أربع سنوات على الأقل وتمنح بناء على بحث تناقشه لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء

المطلب الثاني أهداف البحث العلمي القانوني

أهداف البحث العلمي:

البحث العلمي سواء كان في مجال القانون، أو غيره لابد أن يحقق الأمور السبعة التي تحدث عنها شمس الدين البابلي * حيث قال إن على أي مؤلف جديد أن يعالج إحدى المسائل السبعة التالية:

1 – إما ابتداع شيئاً جديداً لم يسبقه إليه مؤلف فيخترعه.

2 – توضيح أمراً غامضاً ،أو شي ناقص يتممه.

3 – أو شيء مستغلق فيشرحه

4 أو شئ طويل يختصره على أن لا يخل بشي من معانيه .

5 – ترتيب دراسة مشوهة.

6 – جمع شتات مبعثر.

---

[1] المرجع نفسه ، ص 20

-* شمس الدين البابلي هومحمد بن علاء الدين البابلي شمس الدين وعبدالله ،فقيه شافعي من علماء مصر، من 1591 – 1666 ،ولد ببابل وتوفي في القاهرة ، كان كثي الإفادة للطلاب وقليل العناية بالتأليف ،له كتاب الجهاد وفضائله، أنظر الزركلي أعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين ،ط 5 ، ج6 ،دار القلم للملايين،لسنة2002 م ، ص ،270

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

7 – تصحيح دراسة خاطئة .

وقد أضاف بعضهم إلى هذه الأهداف إحياء الموضوعات القديمة وتحقيقها بصورة علمية، واكتشاف حقائق لم يسبق إليها باحث من قبل .

ويمكن القول إن البحث القانوني يهدف إلى تطوير النظام القانوني في الدولة من خلال التعرف على علل وعيوب القوانين المطبقة والتوصية بتعديلها، أو إلغائها، أو استحداث قواعد قانونية تنظم المعاملات، أو تجريم أفعال كانت مباحة حسب ما تقتضيه مصلحة الأفراد والجماعات ومن أهدافه أيضاً إثراء الفقه القانوني بإضافة بحوث محكمة ذات قيمة علمية عالية إلى المكتبة القانونية و تنمية و تطوير قدرات العاملين بالمهن القانونية .

كما أن البحث القانوني يعد أحد الطرق التي يلجأ لها القاضي في تفسير النصوص القانونية الغامضة

---

[1] . د عبد الله عبود العسكري ،منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ، مرجع سابق، ص 17

[2] أ.د ثريا عبد الفتاح ،منهج البحوث العلمي للطلاب الجامعيين، ، مرجع سابق ص 60

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

المبحث الثالث

أنواع مناهج البحث العلمي القانوني

حفلت كتب مناهج البحث العلمي بالكثير من تقسيمات وأنواع مناهج البحث العلمي ولكن الباحث سيتعرض لأكثر مناهج البحث العلمي ملاءمه للبحوث القانونية وهي المنهج الاستقرائي والمقارن والوصفي والتاريخي والتحليلي وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول :المنهج الاستقرائي:

الاستقراء في اللغة هو التتبع يقال قرأ الأمر أو أقرأه أي تتبعه واستقرأت الأشياء تتبعت أفرادها لمعرفة أحوالها وخواصها .

فالاستقراء عند الفقهاء هو تتبع الجزئيات المراد معرفة حكمها وهو يقترب من القياس عند الأصوليين ويعرف المنهج الاستقرائي لدى علماء مناهج البحث العلمي بأنه:(تتبع الجزئيات للوصول إلى معرفة كلية) .

ويتضح أن هناك اتفاق بين الفقهاء وعلماء مناهج البحث العلمي في تعريف الاستقراء، أو المنهج الاستقرائي الذي يعرف بالمنهج التأصيلي في مجال الدراسات الشرعية والقانونية.

فالاستقراء هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات حيث يقوم على تجميع تطبيقات متشابهة في موضوع معين بحيث تؤدي دراستها التحليلية إلى استخلاص قواعد عامة تحكم مثيلاتها .

---

[1] الموسوعة الفقهية، ج 4، 13 ،ط1، وزارة الشئون والأوقاف دولة الكويت سنة2012 م، ص 7877

[2] المرجع نفسه الصفحة نفسها.

[3] د مختار عثمان الصديق، مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 35 و د عبد الحميد أحمد محمد، جني الثمرات في قواعد كتابة البحوث وتحقيق الثمرات 1435هـ بدون ناشر، ص 20

[4] د تاج السر محمد حامد، قواعد البحث القانوني والمنطق القضائي في تبيين الأحكام.

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

فهذا المنهج يستخدم كثيراً في مجال العلوم الشرعية وذلك بتتبع الأقوال والآراء الفقهية والحقائق المختلفة بغرض الاستنتاج، أو المقارنة، أو لمجرد الجمع .

فالباحث الذي يسير على هذا المنهج لابد له من تدقيق الملاحظة حتى يتمكن من تطبيق القواعد العامة على الجزئيات تطبيقاً لهذا المنهج الذي يعد من أنسب المناهج العلمية لدراسة أمهات كتب الفقه الإسلامي ففيها الأحكام الفقهية والفتاوى وفق عصر الكتاب، أو المذهب، فتجميع هذه الأحكام والفتاوى يقود إلى وضع قواعد عامة للتطبيق في أي عصر، وممن سار على هذا المنهج الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه المعاملات في الفقه الإسلامي والدكتور عبد الرزاق السنهوري في كتابه مصادر الحق في الفقه الإسلامي .

فهو منهج يلاءم البحوث القانونية لذلك فقد درج الباحثون في مجال القانون على استخدامه في معالجة موضوعاتهم البحثية خاصة في البحوث القانونية ذات الطابع ألتأصيلي الشرعي التي-تهدف إلى تأصيل المبادئ والنظريات التي بني عليها القانون بمختلف فروعه وأنواعه-فإذا كان البحث يتناول على سبيل المثال الأحوال التي يطبق فيها النص الجنائي الأصلح للمتهم بأثر رجعي، فلاشك أن المنهج الاستقرائي يعد الأنسب لدراسة هذا الموضوع، حيث يورد الباحث النصوص القانونية التي تنص على جواز تطبيق نصوص القانون الجنائي بأثر رجعي ، وبيان أن هذه النصوص تعد استثناء من مبدأ عدم رجعية النص الجنائي وتطبيقه على الماضي، والربط بين هذا المبدأ ومبدأ الشرعية بوصفه المبدأ الذي يتفرع عنه مبدأ عدم رجعية النص الجنائي حيث يعد مثل هذا الموضوع تطبيقاً حقيقياً للمنهج الاستقرائي الذي يعني بدراسة الجزئيات وصولاً إلى الكليات

---

[1] . د عبد الحميد أحمد محمد، جني الثمرات في قواعد كتابة البحوث وتحقيق الثمرات، مرجع سابق، ص20

[2] د أيمن سعد سليمي، أساسيات البحث القانوني، مرجع سابق ص 49

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

المطلب الثاني المنهج المقارن:

المقارنة في اللغة من قرن الشيء بالشيء، وقرنت بينهما أي جمعت حيث يقال قرن بين الحج والعمرة أي جمع بينهما ومنه الأدب المقارن والتشريع المقارن

أما المقارنة بمعناها العام (فتعني اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر العلمية) وتعرف في مجال القانون بأنها دراسة بعض القوانين المقررة في بلدان مختلفة واستخلاص أوجه الشبه والاختلاف بينها . فالمقارنة تعد مطلباً رئيساً في التحليل العلمي لأي ظاهرة اجتماعية.

فالمنهج المقارن بمعناه الواسع يهدف إلى دراسة الظواهر الاجتماعية في مجتمعات مختلفة ومقارنة بعضها ببعض، أو مقارنة النظم الاجتماعية والقانونية من حيث استمرارها وتطورها والتغيير الذي يطرأ عليها، وتعد الأنثروبولوجيا الاجتماعية هي الميدان الرئيس الذي شهد تطور البحث المقارن في البلدان الأوربية إذ يعد ماكس فيبر في ألمانيا من أقدم الذين استعانوا بالبحث والتحليل المقارن في دراساته عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية لكي يبين أن هناك علاقة بين التوجه الاقتصادي والنزعة الدينية ودراسة أوجه الشبه والاختلاف للأنماط الروحية والسلوك الاجتماعي .

فالمنهج المقارن وإن ارتبطت نشأته من الناحية التاريخية بالأنثربولوجيا الاجتماعية إلا أنه يكتسب دلالة خاصة في البحوث القانونية والشرعية التي تقوم فلسفتها الجوهرية على المقارنة سواء كانت هذه المقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي ، أو بين القانون الوضعي وغيره من القوانين المطبقة في بلدان أخرى

فالمنهج المقارن أكثر المناهج ملاءمه للبحوث القانونية والشرعية التي لا تكون ذات جدوى علمية ما لم ترتكز على المقارنة بين قوانين يوجد تقارب بينها سواءُ من حيث المصدر كقوانين البلدان الإسلامية والعربية التي جعلت الشريعة الإسلامية

1- المعجم الوسيط ، مرجع سابق ،ص 764

2- علم الاجتماع و منهج البحث العلمي ،د.محمد علي محمد ، دار المعرفة الإسكندرية 1986م، ص 229.

3- البحث العلمي أصوله ومناهجه، د إبراهيم عبد الرحمن، مطبوعات جامعة النيلين بدون ص 12

4- . د محمد على محمد ،علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سابق ص 230

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

مصدراً رئيساً للتشريع على مستوى دساتيرها مثل المقارنة بين القانون السوداني والقانون المصري أو وجود تقارب بينها من حيث الخصائص كاشتراك القانون الإنجليزي والقانون السوداني في الأخذ بنظام السوابق القضائية، مع التفاوت بين القانونين في قيمتها القانونية فالقانون الانجليزى يعد مصدراً تاريخياً للقانون السوداني.

ويمكن إجراء المقارنة لمعرفة مدى تأثر نظام قانوني بآخر، ودرجة هذا التأثر فقد ثبت من خلال البحث أن كثيراً من أحكام القانون الإنجليزي مأخوذة من الشريعة الإسلامية ، إلا أن الباحث الذي يستخدم المنهج المقارن خاصة عند المقارنة بين القانون الوطني والأجنبي عليه مراعاة الأصول التي تتبع عند إجراء الدراسة المقارنة مثل دراسة مصدر القانون الأجنبي والظروف التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى نشأة هذا القانون.

فالباحث في القانون الإنجليزي عليه الرجوع إلى مصادر القانون الأوربي الذي ينتمي إليه القانون الإنجليزي، كما يجب عليه الإحاطة بالهيكل العام للنظام القانوني الأجنبي ودراسة الوسط المطبق فيه ، لأنه لا يمكن تفهم القانون الذي يحكم شعب من الشعوب من دون معرفة الظروف الذي يعيشها هذا الشعب، وعاداته وتقاليده.

فالفائدة من الدراسة المقارنة تقود لتفهم القانون الوطني ومعرفة اتجاهات المشرع بين الاتجاهات العالمية، كما أنه يفيد في تعديل القانون الوطني وتهذيبه وقد يكون القصد من المقارنة توحيد التشريع داخل الدولة، أو بين دولتين فأكثر وغير ذلك من الغايات التي تتحقق في ظل الدراسة المقارنة.

المطلب الثالث المنهج الوصفي:

هو:(طريقة يعتمد عليها الباحث في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره.)

---

[1] . د إبراهيم عبد الرحمن، أنظر البحث أصوله ومناهجه، مرجع سابق ص 12

[2] أنظر.د إبراهيم عبد الرحمن إبراهيم، البحث العلمي أصوله ومناهجه، مرجع سابق، ص 13

[3] . د محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي مرجع سابق ص 181

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

ويعرف المنهج الوصفي في مجال الدراسات القانونية بأنه (رصد الظاهرة ، أو المشكلة القانونية لمعرفة أسبابها والوصول إلى إيجاد حلول علمية لها) وهو منهج يعتمد على عرض الحقائق كما هي بطريقة علمية تهدف إلى بناء المعارف، أو الأحكام والنتائج بناءً على تصورات سليمة ويقوم المنهج الوصفي على الملاحظة والتصنيف للمعلومات والإحصاء وتفسيرها بصورة علمية ويلجأ الباحث إلى استخدام هذا المنهج عندما يكون على علم بأبعاد وجوانب الظاهرة التي يريد دراستها، ولكنه يريد معرفتها من خلال المنهج الوصفي بصورة دقيقة ومفصلة .

فالمنهج الوصفي في إطار الدراسات القانونية يعنى ببيان معالم وعناصر النص القانوني دون زيادة، أو نقصان، فيقدم الباحث النص القانوني حسب صياغته اللغوية والقانونية كما يورد الباحث القانوني في ضوء هذا المنهج الآراء الفقهية والأحكام القضائية التي وردت في موضوع بحثه قبل القيام بمناقشتها والتعليق عليها وتأصيلها فالمنهج الوصفي بهذا المعنى يزود القارئ بحقيقة النظام القانوني كما أراده المشرِّع دون التدخل من الفقه مؤيداً ،أو مخالفاً

ومن نماذج البحوث الوصفية المسح الاجتماعي وهو محاولة للحصول على معلومة متعلقة بالبحث من جمهور معين وذلك عن طريق استمارة البحث (الاستبانة) ، أو المقابلة الشخصية . ويمكن استخدام هذا النموذج للبحوث الوصفية في مجال القانون إذا كان البحث يناقش موضوع متعلق بفئة محددة مثل البحوث التي تتناول مثلاً ظاهرة انتشار جريمة تعاطي المخدرات، أو الاتجار فيها بين طلاب الجامعات، أو زيادة حالات الطلاق للإعسار.

ومن أمثلة البحوث الوصفية دراسة الحالة القائمة على دراسة الوحدة، أو الأسرة، أو المجتمع، أو النظام القانوني للدولة

---

[1] . د محمد خليفة حامد، مناهج البحث القانوني، مرجع سابق ص 33

[2] . د عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 6

[3] . د محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سابق ص 291

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

فإذا كان البحث يتناول الفقر دراسة حالة السودان، أو كان بعنوان العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام الرئاسي دراسة حالة السودان فإنه يعد من قبيل البحوث الوصفية التي تعالج وفقاً للمنهج الوصفي حيث يتناول الباحث هذا الموضوع بوصفه النظام المطبق في السودان مع الأخذ في الإعتبار أن هنالك الكثير من الدول أخذت بالنظام الرئاسي كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

المطلب الرابع المنهج التحليلي:

يقوم المنهج التحليلي على دراسة القواعد العامة وتطبيقها على الجزئيات والتطبيقات المشابهة .

فهو منهج تفسير الحقائق العلمية استناداً على مسلمات وبديهيات وينتهي إلى استخلاص نتائج يمكن تطبيقها في الحالات المشابهة ويعنى المنهج التحليلي في مجال القانون بتحليل النصوص القانونية لمعرفة مزاياها وعيوبها .

ووفقاً لهذا المنهج تتم دراسة القواعد العامة وفهمها ومعرفة شروط تطبيقها وتحليلها ثم الحكم عليها وفق القاعدة العامة المناسبة لتطبيقها.

فهو منهج يلائم دراسة النظريات والمباديء القانونية العامة، فالباحث القانوني في إطار هذا المنهج يحلل النصوص القانونية الواردة في بحثه ويعلق عليها، لكن ما هو الفرق بين تحليل النصوص القانونية والتعليق عليها؟ وما هي العناصر الواجب تحليلها في النص القانوني؟.

المعروف أن التحليل هو دراسة مفصلة لشيء معين حتى يمكن استيعابه .

أما التعليق فهو فحص انتقادي لمضمون وشكل النص القانوني، والتعليق على النص القانوني لا يكون مجدياً ومفيداً إلا بالتحليل الدقيق والهادف للنص القانوني .

---

1. د. تاج السر حامد ، قواعد البحث القانوني والمنطق القضائي في تبين الأحكام، مرجع سابق، ص 25
2. د. محمد خليفة حامد، مناهج البحث العلمي القانوني، ، مرجع سابق ص 32
3. د. إبراهيم عبد الرحمن، البحث العلمي أصوله ومناهجه ،مرجع سابق، ص 23
4. د. عبود عبد الله العسكري ،منهجية البحث في العلوم القانونية، ، مرجع سابق، ص 4
5. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

فالعناصر الواجب تحليلها في النص القانوني هي محتوى النص، أو مضمونه والصياغة والخطابة فتحليل مضمون النص القانوني هو وسيلة للتعرف على الكلمات التي يرتكز عليها النص في التعبير عن مضمونه.

أما صياغة النص القانوني فإن تحليلها يتم من خلال التحليل الشكلي للنص من حيث استعمال الأسلوب المعد للنص، أو اللغة التي صيغ بها من أجل دراسته ووقعها على القارئ ومدى تأثيرها عليه كما يتم تحليل النص القانوني في مخاطبته للناس، وهو يختلف باختلاف المعنى الذي يراد إعطاؤه لكلمة خطابه حيث ترتكز في جميع الأحوال على العناصر التي يتألف منها النص وهي في الحقيقة ليست إلا تحليلاً من نوع خاص لهذا النص غير أن الجدير بالذكر إنه كلما دفعنا بالتحليل إلى أبعد حدود استطعنا إبراز مكوناته وجزئياته بصورة أكثر ويندرج تحت تحليل النص القانوني تقويم النتائج العملية لتطبيقه -أي الدراسة الانتقادية، أو التقويمية المنبثقة عن تحليله ، وتتسع دائرة تحليل النص وفقاً للمنهج التحليلي لمقارنة النص القانوني الساري بالنصوص السابقة خصوصاً من حيث المبادئ ، أو القواعد العامة التي يتضمنها وذلك لمعرفة التطور القانوني الذي طرأ على النظام القانوني في الدولة سواء من حيث الصياغة، أو من خلال استيعابه لموضوعات لم يكن منصوصاً عليها في القوانين الملغاة ومن مقتضيات تحليل النصوص القانونية تحديد السلطة التي أصدرت النص القانوني وما إذا كان ينطوي على قاعدة قانونية ملزمة ،أو مكمّلة في ضوء التقسيمات الفقهية لقواعد القانون وتصنيفه من حيث انتمائه إلى فروع القانون العام – كالقانون الدستوري والإداري والجنائي وغيرها ،أو إلى فروع القانون الخاص – كقانون العمل والقانون التجاري وغيرها من أقسام القانون الخاص والتعرف على انعكاس تطبيق النص القانوني على الأوضاع السياسية والاجتماعية وردت فعل الناس تجاهه ،ومن خلال هذا التحليل يعكس الباحث القانوني مدى استيعابه للقاعدة القانونية وإعمالها

[1] . أنظر.د عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، مرجع سابق ص139

[2] أنظر.د عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية مرجع سابق، ص 139.

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

على الوقائع المطروحة أمامه سواء كان على مستوى الدعاوى التي يفصل فيها ، أو على مستوى المشكلة القانونية التي يسعى إلى حلها من خلال البحث العلمي

كما أن المنهج التحليلي ينطوي على تحليل الآراء الفقهية الشارحة للنصوص القانونية إذ أن التحليل لا يكون فعالاً إن لم يتضمن المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة.

المطلب الخامس المنهج التاريخي:

المنهج التاريخي هو الذي يهتم بدراسة الماضي في إطار موضوع البحث ومعرفة التطور العلمي الذي طرأ في مجال البحث ،ويتم استخدام المنهج التاريخي في الدراسات ذات الطبيعة التاريخية حيث يهتم المنهج التاريخي بمحاولة فهم الأحداث الماضية وتحليلها ووصفها وتفسيرها بغية الوصول إلى تعميمات تسهم في فهم الماضي والحاضر ويمكن أن تساعد على التنبؤ بأحداث المستقبل

فالمنهج التاريخي يوضح العلاقة بين الأحداث والأشخاص والزمان والمكان، فالتحليل التاريخي في إطار هذا المنهج يكون لأشخاص، أو أفراد، أو جماعة، أو حركة، أو مؤسسة دينية، أو علمية ، أو ثقافية، أو سياسية، وأثرها في حقبة معينة من الزمان ، ويرى البعض أن المنهج التاريخي يعد طريقة من طرق المنهج الوصفي ويستخدم هذا المنهج في البحوث الشرعية في التعريف بالأئمة والفقهاء والمؤلفين ومذاهبهم وعصرهم والتعريف بمراحل الفقه والتشريع الإسلامي وتطوره ويمكن إعمال المنهج التاريخي في البحوث القانونية إذا انطوى البحث القانوني في داخل تقسيماته على موضوع يتعلق بدراسة قاعدة قانونية من الناحية التاريخية ومعرفة التطور الذي طرأ عليها سواء من حيث الصياغة ، أو المضمون ، أو التطبيق وذلك للربط بين

---

[1] د. أحمد عبد المنعم حسن، أصول إعداد ونشر البحوث والرسائل العلمية ط 1، الدار العربية للنشر والتوزيع، ـ سنة 2008م، ص 32

[2] د. أحمد أسامة حسين باهي، البحث التربوي، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، 2002م، ص45

[3] أنظر.د. عبد الحميد أحمد محمد، جني الثمرات في قواعد كتابة البحوث وتحقيق المخطوطات، مرجع سابق، ص 23 24

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

القانون النافذ وما كان عليه في الماضي ، فإذا كان البحث يتناول تطبيق النظام البرلماني في الدساتير السودانية في الفترة من 1956م – 1985م، فإنه يتعين دراسة نظام الحكم في السودان منذ فترة الحكم الإنجليزي واستعراض كل الدساتير السودانية التي أخذت بالنظام البرلماني وبيان مدى مناسبة هذا النظام للسودان ومدى أهميته في استقرار الحكم في تلك الفترة، على أنه يجب التنبيه إلى أن المنهج التاريخي في مجال الدراسات القانونية يعد منهجاً مساعداً وليس منهجاً أساسياً ويعتمد المنهج التاريخي في مصادره على السجلات والمستندات والوثائق والأرشيف والمخطوطات القديمة الأثرية والقوانين الملغاه التي كانت مطبقة في أزمنة سابقة فإذا كان البحث يناقش نظام الحكم في السلطنة الزرقاء فلابد من إعمال المنهج التاريخي لدراسته ومعالجة وموضوعاته من الناحية المنهجية.

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث نورد أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث كما يلي:

أ – النتائج:

1. تنقسم مناهج البحث القانوني إلى مناهج أساسية وهي المنهج الاستقرائي والمقارن والتحليلي ومناهج مساعدة وهما المنهج الوصفي والتاريخي.
2. يعد المنهج الاستقرائي أكثر مناهج البحث القانوني استخداماً في البحوث القانونية ذات الطابع الشرعي التأصيلي.
3. ثبت من خلال البحث أن معنى الاستقراء عند الأصوليين والفقهاء يقترب من مفهوم القياس
4. تعريف البحث العلمي القانوني لا يختلف عن تعريف البحث العلمي بصفة عامة إلا من خلال صياغته ذات الطابع القانوني.
5. للباحث القانوني في إطار معالجة مشكلة بحثه أن يأخذ بأكثر من منهج حسب ما تقتضيه طبيعة الدراسة.
6. تخضع كتابة البحث العلمي القانوني للقواعد والأساليب العلمية المتعارف عليها كسائر البحوث في مجالات المعرفة الإنسانية المختلفة ولكنه يتمتع بخصوصية تحتم على الباحث انتقاء أكثر المناهج ملاءمة لكتابته

ب – التوصيات:

1. ضرورة الكتابة في منهجية البحث العلمي القانوني والتأكيد على أهميته في ظل التوسع الكبير في دراسة القانون وانتشار عدد كبير من كليات القانون في السودان.
2. تنبيه الباحثين قبل الشروع في كتابة بحوثهم القانونية على الاطلاع بتعمق على المصادرو المراجع التي تناولت منهجية البحث القانوني لاختيار المنهج الملائم من بينها لتكون البحوث القانونية أكثر جودة من الناحية المنهجية.

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

3. ضرورة تدريس مادة مناهج البحث القانوني في كليات القانون بواسطة المتخصصين في مجال القانون والتركيز على الجانب التطبيقي في دراستها.
4. تشجيع الباحثين والعلماء القانونيين على الكتابة في منهجية البحث القانوني وتحفيزهم مادياً ومعنوياً.

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

قائمة المصادر والمراجع

أولا القرآن الكريم

ثانيا المراجع اللغوية

1. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط 3 مؤسسة الرسالة دمشق ، 2008م
2. المعجم الوسيط ج1، 2 ، ط1 ، إخراج إبراهيم منصور وآخرين ،

ثالثا كتب مناهج البحث العلمي

3. د.إبراهيم عبد الرحمن ، البحث العلمي أصوله و مناهجه ، مطبوعات جامعة النيلين .
4. . د أسامة حسين الباهي، البحث التربوي، ط1 ، مكتبة الأنجلو المصرية، 2002م.
5. أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، دار النهضة العربية.
6. . د ثريا عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمي للطلاب الجامعيين، ط6 ، مؤسسة الرسالة 1998م .
7. . د سيد الحديدي، أضواء على البحث العلمي، دار القلم العربي، 1993م.
8. د.عبد الله عبود العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المكتب المصري للمطبوعات، 2011م.
9. . د مختار عثمان الصديق، مناهج البحث العلمي، أنبار للطباعة، الخرطوم
10. د محمد حامد خليفة، مناهج البحث العلمي القانوني ،
11. د محمد علي محمد، علم الاجتماع و منهج البحث العلمي ، مطبوعات دار المعارف الإسكندرية 1986م .

رابعا كتب الفقه والقانون

12. دياس، فلسفة القانون والمذاهب الاقتصادية والواقعية والقانون الطبيعي، ترجمة هنري رياض، دار الجيل بيروت، ط1 ، 1986م.

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com

13. د.رمضان أبو السعود، المدخل لدراسة القانون وبخاصة القانون المصري، منشأة المعارف الإسكندرية، 1986م.
14. د.عبد الحميد أحمد محمد، جني الثمرات في قواعد كتابة البحوث وتحقيق المخطوطات،
15. الموسوعة الفقهية، ج4، 13 ،وزارة الأوقاف والشئون العلمية دولة الكويت 2012م
16. ميشيل، تروبير، فلسفة القانون ، ترجمة جورج سعيد،

PDF created with pdfFactory trial version pdffactory.com